المحتوى المحلي في سَلطَنة عُمَان

نحو مستقبل مستدام مزدهر

المهندس : كهلان بن عبدالله المحروقي



الطبعة الأولى

٢٠٢٤م

مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر



من منطلق أهمية المحتوى المحلي وكونه ركيزة أساسية لبناء مستقبل مستدام ومزدهر خلال المرحلة القادمة في سلطنة عُمان فقد تفضل صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله – بأن ضّمن من أولويات المرحلة القادمة العديد من المواضيع المتعلقة بالمحتوى المحلي ومن أبرزها:

- اعتماد السياسة الوطنية للمحتوى المحلي (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠)
- اعتماد برنامج الولاء للمنتج الوطني الهادف إلى تحفيز المستهلكين على اختيار المنتجات الوطنية
- التنمية الإقتصادية والإجتماعية
- دعم التعليم وبناء الكفاءات العُمانية
- دعم البحث العلمي والتطوير
- جلب الإستثمارات المحلية والعالمية



المحـــتويات

تمهيد

الباب الأول: مقدمة عن المحتوى المحلي

الباب الثاني: محرك المحتوى المحلي

الباب الثالث: الفرص والتحديات

الباب الرابع: قصص نجاح

الخاتمة

الملحق: المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالمحتوى المحلي

تمهيد

المحتوى المحلي
في سَلطَنة عُمَان

نحو مستقبل
مستدام مزدهر

في وقتنا الحاضر،أصبحت الكثير من دول العالم تتبنى برامج المحتوى المحلي وذلك لأن المحتوى المحلي يعتبر ركيزةٌ أساسية في التنمية المستدامة لأي دولة من حيث مساهمته المباشرة في التنمية الاقتصادية. وفي سلطنة عُمان، استمر حضور المبادرات الوطنية التي تندرج تحت مفهوم المحتوى المحلي في كل الخطط السابقة بتسميات مختلفة الى ان شهد عام ٢٠١١ تدشين مفهوم المحتوى المحلي في جملة من المؤسسات النفطية، قبل أن يأخذ بالتوسع في قطاعات مختلفة محققاً الكثير من الإنجازات على الصعيد الوطني. وفي العام ٢٠٢٤، وجَّه جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله- بأن يكون للمحتوى المحلي برنامج وطني؛ ما يعني تشارك الجميع -أفرادًا ومؤسسات- في تمكينه، لم لا ونجاح هذا البرنامج مرهون قبل كلّ شيء بتكاتف المؤسسات الحكومية والخاصة وبوجود ثقافة مجتمعية تعي أهمية تعزيز المحتوى المحلي وتقتنع بضرورته!

وعليه؛ هدفتُ من إعداد هذا الكتاب إلى وضع مادة تعليمية لنشر ثقافة المحتوى المحلي بين أوساط المجتمع العُماني على المستوى الوطني والمؤسسي والفردي، مع بيان أهميته في تعزيز منظومة الاقتصاد الوطني.

والله وحده أرجوه التوفيق، وأسأله قبول هذا العمل، راجيًا إن يُسهم في زيادة الوعي المجتمعي والمؤسسي والوطني بحيثيات المحتوى المحلي وأهميته في رفد اقتصاد السلطنة، وأن يكون مرجعًا وسطًا مثريًا يستفيد منه الجميع.

الباب الأول: يركز هذا الباب على تعريف مصطلح المحتوى المحلي وأهم عناصره، وسرد مراحل نشأة المحتوى المحلي على الصعيد العالمي والمحلي، وعرض أهمية المحتوى المحلي ومساهمته في بناء مستقبل مستدام مزدهر لسلطنة عُمان. وأخيرًا ضَرْب أمثلة توضيحية لطريقة حساب نسبة المحتوى المحلي من أجل إيصال المعرفة التطبيقية إلى القارئ.

الباب الثاني: يركز هذا الباب على عرض المحرك الرئيسي لنجاح برنامج المحتوى المحلي على الصعيد الوطني. وهذا موضوع غاية في الأهمية لأن النجاح المنشود لن يتحقَّق دون تكامل الأدوار بين جميع الفئات (الحكومية، والمؤسسات العامة والخاصة، والأفراد) ويشمل ذلك تحديد الرؤية الوطنية للمحتوى المحلي، وما تستلزمه من استراتيجيات وخطط تنفيذية، وتوزيع للأدوار والمسؤوليات، ومتابعة التنفيذ.

الباب الثالث: التنويه إلى أهم المقومات التي تتمتع بها سلطنة عُمان لتمكين المحتوى المحلي، وكذلك أهم التحديات والعقبات التي يمكن أن تعترض طريق تنفيذ أهداف المحتوى المحلي.

الباب الرابع: يعرض هذا الباب جملة من قصص النجاح في سلطنة عُمان ودول العالم الأخرى المندرجة تحت برامج المحتوى المحلي والتي يمكن أن يُبنى على نجاحها نجاحات أعظم في سلطنة عمان.

الخاتمة: يختتم هذا الكتاب بسرد أهم الإرشادات العامة من أجل إنجاح تطبيق ثقافة المحتوى المحلي على الصعيد الوطني والمؤسسي والفردي.

الملحق: يتطرق هذا الملحق الى عرض أهم المؤسسات المعنية بتمكين المحتوى المحلي في سلطنة عُمان؛ حتى يتمكن العاملون في المحتوى المحلي من تحقيق الاستفادة من هذه المؤسسات لتمكين نجاح المحتوى المحلي.



الباب الأول

مقدمة عن المحتوى المحلي

تعريف المحتوى المحلي

يُعرَّف **«المحتوى المحلي»** بأنه الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الإنفاق المالي ليبقى داخل البلد، وذلك من قبل شتى الفئات المُنفِقة سواء جهات حكومية أو مؤسسات خاصة أو حتى أفراد المجتمع. وإجمالًا تُحسب قيمة المحتوى المحلي من خلال مجموع الإنفاق على العناصر الآتية: الأصول المحلية، والقوى العاملة الوطنية، والسلع الوطنية، والخدمات المحلية، والأنشطة البحثية والتطويرية المحلية.

عناصر المحتوى المحلي:

الأصول المحلية: هي الموارد الاقتصادية المحلية التي يمتلكها رجال الأعمال أو الشركات ويمكن تحويلها إلى نقد؛ مثل: العقارات والمصانع والسيارات والمعدات والآلات والأراضي والأرصدة المالية.

السلع المحلية: كل ما يُصنع أو يُنتج محلياً بغرض البيع للأفراد أو المؤسسات؛ مثل: الأدوية والمأكولات والمشروبات والمواد الاستهلاكية والمواد الكهربائية والميكانيكية وغيرها.

الخدمات المحلية: توفير نشاط أو منفعة لجهة معيَّنة أو لعموم الناس عبر كيانات متخصصة محلية تمتلك الطاقات البشرية والمعدات المطلوبة والأنظمة المتخصصة التي تمكنها من توفير خدمات متخصصة لزبائنها؛ مثل: الأبحاث والتطوير، صيانة المعدات، والخدمات الطبية والتعليمية والهندسية والصحية والمالية، وغيرها.

القوى العاملة الوطنية: تعداد الأشخاص العمانيين الذين يعملون أو الذين يبحثون عن عمل مدفوع الأجر من بداية مرحلة الشباب إلى سن التقاعد؛ مثل: الأطباء والمهندسين والفنيين والمحاسبين، وغيرهم.



نشأة المحتوى المحلي

ان مفهوم المحتوى المحلي جديد من حيث الاصطلاح، ولكنه من حيث الممارسة يعود إلى الأزمنة القديمة تحت مصطلح الإكتفاء الذاتي وتقليل الإعتماد على الغير. حيث زادت حدة ممارسات المحتوى المحلي أثناء الحرب العالمية الأولى ثم الحرب العالمية الثانية في عدة دول لتتمكن من فرض سيطرتها واستقلالها وتقليل الاعتماد على الخصم؛ فقد ركزت الدول العظمى على التنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي.

وحديثًا، بدأ مصطلح المحتوى المحلي يتسع ليشمل بذلك مجمل الممارسات التي تمكن من الاحتفاظ بالأموال داخل الدولة. ففي عام **١٩٧٠**، ظهر مصطلح «المحتوى المحلي» أول مرة، وذلك في دولة النرويج عقب اكتشاف النفط. وعدّت النرويج «الموارد النفطية ملكًا للأمة، ويجب تطويرها لصالح المجتمع بأكمله»، بل وأصدرت تشريعًا ينظم المحتوى المحلي.

وفي عام **٢٠١١**، بدأ مفهوم برنامج «المحتوى المحلي» يتسع ليشمل قطاعات النفط والغاز في كثير من الدول النامية؛ مثل: سلطنة عُمان ونيجيريا وغانا والبرازيل والسعودية والامارات وقطر وغيرها؛ حيث زاد عدد الدول التي تطبق برامج «القيمة المحلية المضافة» في قطاع النفط والغاز على ٥٠ دولة حول العالم.

وفي سلطنة عمان، منذ أن أشرق فجر النهضة عام ١٩٧٠، استمر حضور المبادرات الوطنية التي تندرج تحت مفهوم المحتوى المحلي في كل الخطط بتسميات مختلفة نحو: ندوة التشغيل عام ٢٠٠١، وخطط تعمين الوظائف، وإعطاء الأولوية للمنتج العماني، والتمويل المُيسَّر، وتنظيم تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وندوة سيح الراسيات لتعزيز مفهوم ريادة الأعمال وغيرها.

وقد تدرَّج استخدام مفهوم المحتوى المحلي عبر المراحل الآتية:

- **٢٠١١**: الانطلاقة الفعلية لأول برنامج وطني للقيمة المحلية المضافة في قطاع النفط والغاز، عندما تبنّته وزارة النفط والغاز والشركات النفطية في السلطنة.
- **٢٠١٩**: شرعت عدة وحدات حكومية في تبنّي برامج المحتوى المحلي؛ وعلى رأسها: الأمانة العامة لمجلس المناقصات ووزارة الزراعة والثروة السمكية وجهاز الاستثمار العُماني، وغيرها.
- **٢٠٢٤**: واصلت برامج المحتوى المحلي في سلطنة عُمان تحقيق مقاصدها بنحو مستدام، فحظي بعناية كريمة من لدن جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله- والذي وجَّه باعتماد السياسة الوطنية للمحتوى المحلي (٢٠٢٤-٢٠٣٠) لسلطنة عُمان، وإنشاء اللجنة الوطنية للمحتوى المحلي واعتماد برنامج الولاء للمنتج الوطني.

أهمية المحتوى المحلي

إن تطبيق ممارسات المحتوى المحلي قديمًا وحديثًا لم يكن وليد صدفة، وإنما تجسيدًا لعظم الفائدة التي تجنيها الدول من ذلك؛ حتى إن الدول العظمى في العالم الآن ما هي إلا نتاج تقلدهم زمام تطبيق برامج مشابهة للمحتوى المحلي قديمًا مثل الاكتفاء الذاتي والتنمية الشاملة. ولذا فإن المحتوى المحلي هو وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة للوطن نحو بلد مزدهر ومستدام، حيث أنه يُسهم مباشرة في:

١. التواؤم مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة حتى العام ٢٠٣٠.

٢. التواؤم مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ الرامية لجعل سلطنة عُمان في مصاف الدول المتقدمة بحلول العام ٢٠٤٠.

٣. تعزيز التنمية والاستدامة بكل جوانبها الإقتصادية والعمرانية والاجتماعية والصحية.

٤. تحقيق الاكتفاء الذاتي والذي يعزز الأمن الغذائي والدوائي والتقليل من المخاطر الناتجة عن الاعتماد على الآخرين؛ من خلال توفير السلع والخدمات والأيدي العاملة محليًّا. ٥. تعزيز مكانة السلطنة عالميًّا من خلال امتلاك هُوية اقتصادية معروفة لدى باقي الدول.

٦. تعزيز الاستقرار الاجتماعي، وانخفاض معدل الجرائم والفساد من خلال انخفاض البطالة والفقر.

٧. تحسين بيئة الأعمال، وجلب الاستثمارات المحلية والعالمية التي ستجعل سلطنة عُمان وجهة مقصودة للاستثمار.

٨. توفير فرص عمل مناسبة للمواطنين، وبناء القدرات البشرية الوطنية ذات المهارات العالية من خلال برامج التأهيل.

٩. تحفيز الابتكار والإبداع والإنتاجية، وتطوير الأعمال وأهلية الشركات المحلية لدخول مضمار المنافسة العالمية.

١٠. تعزيز توافر التقنيات المتطورة والمعارف الفنية محليًّا؛ من خلال وجود الشركات المحلية والعالمية في سلطنة عُمان.

١١. تحفيز تنافسية المنتجات والخدمات من حيث وفرتها وتنوُّعها وجودتها وتواؤمها مع متطلبات الأسواق المحلية.



حساب مؤشر المحتوى المحلي

يُستخدم حساب مؤشر المحتوى المحلي للتعبير عن أداء المؤسسات أو الأفراد؛ تمهيدًا لوضع الخطط المناسبة لزيادة المحتوى المحلي.. وفيما يلي إيضاح لخطوات الحساب المبسطة:

١- تحديد مجموع النفقات.

٢- تحديد الأموال التي يتم الاحتفاظ بها داخل سلطنة عُمان وتشمل: الأصول المحلية، والمنتجات المحلية، والخدمات المحلية، والقوى العاملة الوطنية.

٣- تحديد الأموال التي تخرج من سلطنة عُمان، وتشمل: الأصول الأجنبية، والمنتجات الأجنبية، والخدمات الأجنبية، والقوى العاملة الأجنبية.

٤- حساب مؤشر المحتوى المحلي من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة المحتوى المحلي} = \frac{\text{الأموال المحتفظ بها داخل سلطنة عمان}}{\text{مجموع النفقات}} \times ١٠٠$$

للتنويه، سنركِّز في هذا الكتاب على عرض حسابات مبسطة من أجل تسهيل إيصال المعلومة للقارئ؛ إذ إن العملية الحسابية الدقيقة تشمل الكثير من المعادلات المعقدة والتقديرات وحساب تسلسل الأموال، وتختلف هذه المعادلات من دولة الى أخرى ومن مؤسسة الى أخرى.



مثال ١: التسوُّق العائلي

هـذا المثـال جـزءٌ مـن حياتنـا اليوميـة في عمليـات التسـوق العائليـة لاحتياجـات البيـت والأسرة؛ فعـلى سـبيل المثـال: اشـترى محمـد جملـة مـن الأغـراض لبيتـه مـن أحـد المراكـز التجاريـة بقيمـة ١١٠ ريالات عُمانيـة، فنسـتطيع حسـاب مـؤشر المحتـوى المحـلي لهـذه العمليـة مـن خـلال الخطـوات التاليـة:

١- مجموع النفقات: ١١٠ ريالات عُمانية.

٢- أنفـق محمـد مبلـغ ٥٠ ريالًا عمانيًّـا عـلى مـواد منشـؤها أو صُنعـت في سـلطنة عمـان، وتشـمل (الألبـان، والأسـماك، واللحـوم، والمـوز والخضـار)

٣- أنفـق محمـد مبلـغ ٦٠ ريالًا عمانيًّـا عـلى مـواد منشـؤها أو صُنعـت في دول أخـرى، وتشـمل(العصائـر،والأرز،والكريمـاتوالشـامبو،والفواكـهالاسـتوائية،ومـوادالتنظيـف)

٤- حساب مؤشر المحتوى المحلي من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة المحتوى المحلي} = \frac{\text{٥٠ ريال}}{\text{١١٠ ريال}} \times ١٠٠ = ٤٥\ ٪$$

الخلاصة: هذا المثال يُوضِّح أنَّ ما سيبقى داخل السلطنة هو ٤٥٪ فقط من مجمل ما أنفقه محمد في التسوق (١١٠ ريالات عُمانية)، في حين ستخرج النسبة المتبقية (٥٥٪) من السلطنة باتجاه الدول المُصدِّرة.

صُنع في عُمان
Made in OMAN



مثال ٢: تشييد مبنى سكني

يُلَامِس هذا المثال كل الأسر العُمانية التي تقرِّر بناء منزل لها؛ إذ تصدر الجهات المختصة حوالي ٣٠ ألف تصريح بناء سنويًّا في سلطنة عُمان. على سبيل المثال: شيَّد سالم وعائلته منزلًا متوسط الحجم في محافظة مسقط بتكلفة إجمالية بلغت ٧٠ ألف ريال عُماني. نستطيع حساب مؤشر المحتوى المحلي لهذه العملية من خلال الخطوات التالية:

١- مجموع النفقات: ٧٠ ألف ريال عُماني

٢- أنفق مبلغ سالم ٣٠ ألف ريال عماني على مواد منشؤها أو صُنعت في سلطنة عمان، وتشمل (التصميم، والطابوق ، والإسمنت، والحديد، والديكور، والبلاط، والنوافذ)

٣- أنفق سالم مبلغ ٤٠ ألف ريال عماني على مواد منشؤها أو صُنعت في دول أخرى، وتشمل (المواد الصحية، والمواد الكهربائية، والمكيفات، والأثاث والسجاد، والعمالة الوافدة، والرخام)

٤- حساب مؤشر المحتوى المحلي من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة المحتوى المحلي} = \frac{\text{٣٠ ألف ريال}}{\text{٧٠ ألف ريال}} \times ١٠٠ = ٤٢\ ٪$$

الخلاصة: هذا المثال يوضح أن ما سيبقى داخل السلطنة هو ٤٢٪ فقط من مجمل ما أنفقه سالم وعائلته في بناء منزلهم (٧٠ ألف ريال عُماني)، وهذه النسبة ستصب في التنمية الاقتصادية وإعالة الأسر العُمانية، في حين ستخرج ٥٨٪ المتبقية من السلطنة باتجاه الدول المُصدِّرة لتنمية اقتصاداتها وإعالة العائلات هناك.



مثال ٣: مصنع إنتاج أنابيب الحديد

هذا المصنع، حاله حال الكثير من المصانع التي تحتاج إلى مواد خام وخدمات تخصصية وأيدي عاملة من أجل عملية الإنتاج، ينفق سنويًّا على سبيل المثال نحو ٢,٦٧ مليون ريال عُماني؛ فيكون حساب مؤشر المحتوى المحلي السنوي كالتالي:

١- مجموع النفقات: ٢,٦٧ مليون ريال عُماني

٢- أنفق المصنع مبلغ ٧٧٠ ألف ريال عماني على أصول ومنتجات وخدمات محلية، وتشمل (بناء مكاتب، وخدمات كهربائية وميكانيكية، وتوظيف ٢٠ عماني، ومواد وخدمات أخرى)

٣- أنفق المصنع مبلغ ١,٨٥ مليون ريال عماني على أصول ومنتجات وخدمات أجنبية، وتشمل (٣ سيارات، ومواد خام، وتوظيف ١٠٠ أجنبي، واستشارات عالمية، وغيرها)

٤- حساب مؤشر المحتوى المحلي من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة المحتوى المحلي} = \frac{\text{٧٧٠ ألف ريال}}{\text{٢,٦٧ مليون ريال}} \times ١٠٠ = ٢٨٪$$

الخلاصة: هذا المثال يوضح أن المصنع رغم وجوده في سلطنة عُمان، ورغم أن منتجه يصنّف على أنّه عُماني، إلا أنَّ ما يبقى داخل السلطنة من مجمل إنفاقه السنوي لا يربو على ٢٨٪، في حين تغادر النسبة الباقية من النفقات (٧٢٪) إلى الدول التي توفر المواد الخام والقوى العاملة.



مثال ٤: مؤسسة خاصة لأعمال صيانة

هذا المثال يوضح أثر نسبة التعمين على مؤشر المحتوى المحلي، إذ إن هذه المؤسسة تقوم بأعمال الصيانة الميكانيكية ولديها ٢٠٠ موظف، ٨٠ منهم عمانيون. فيكون حساب مؤشر المحتوى المحلي السنوي كالتالي:

١. مجموع الإنفاق السنوي: ٢٢٠ ألف ريال عماني لمعاشات الموظفين

٢. أنفقت المؤسسة مبلغ ١٢٠ ألف ريال عماني على أصول ومنتجات وخدمات محلية، وتشمل (معاشات ٨٠ موظف عماني)

٣. أنفقت المؤسسة مبلغ ١٠٠ ألف ريال عماني على أصول ومنتجات وخدمات أجنبية، وتشمل (معاشات ١٢٠ موظف اجنبي، الخ)

٤. حساب مؤشر المحتوى المحلي من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة المحتوى المحلي} = \frac{\text{١٢٠ ألف ريال}}{\text{٢٢٠ ألف ريال}} \times ١٠٠ = ٥٤\ ٪$$

الخلاصة: هذا المثال يوضح أن عامل نسبة التعمين له دور كبير في زيادة مؤشر المحتوى المحلي؛ فوجود ١٢٠ موظف أجنبي في المؤسسة يؤدي الى خروج نسبة ٥٦٪ من الأموال من سلطنة عُمان، في حين سيبقى داخل السلطنة ما نسبته ٥٤٪ فقط.



الباب الثاني:

محرك المحتوى المحلي

محرك المحتوى المحلي

يحمل برنامج المحتوى المحلي أبعادًا وطنية، ونجاحه لا يتأتّى إلا بتضافر جهود جميع الفئات: من مؤسسات حكومية ومؤسسات القطاع الخاص، بل والأفراد بكل أطيافهم. وفيما يلي تعداد للجهات التي تمثل المحرك الرئيسي لإنجاح برنامج المحتوى المحلي على الصعيد الوطني:

١
الجهات التشريعية والسلطات التنفيذية

٢
المستثمرون

٣
أفراد المجتمع

٤
المؤسسات التعليمية

٥
المؤسسات الإعلامية

٦
المؤسسات التمويلية

٧
مؤسسات الأبحاث والتطوير

٨
المؤسسات التجارية

الجهات التشريعية والسلطات التنفيذية

المؤسَّسات الحكومية هي الجهات التشريعية والسلطات التنفيذية للمحتوى المحلي، بل وهي المسؤول الأول عنه والممكِّن الرئيسي له باعتباره برنامجًا وطنيًّا شاملًا، وعلى عاتقها تقع مسؤولية إعداد «رؤية وطنية» للمحتوى المحلي مع الإشراف العام على ترجمتها على أرض الواقع من خلال المؤسسات والأفراد على حدٍّ سواء؛ تحقيقًا للتنمية الشاملة حسب الرؤى والاستراتيجيات والخطط الوطنية. وإن إسهام الجهات التشريعية والسلطات التنفيذية إزاء تنمية المحتوى المحلي يتمثل في ما يلي:

١. صياغة الرؤية الوطنية والأهداف الاستراتيجية للمحتوى المحلي، ويشمل ذلك تحديد الهُوية الوطنية لسلطنة عُمان وتحديد القطاعات المستهدفة التي من شأنها جعل السلطنة مركزًا إقليميًّا لها؛ مثل: صناعة الأدوية، وصناعة السيارات، وهلمَّ جرًّا.

٢. صياغة السياسات والاستراتيجيات والأنظمة واللوائح والخطط والبرامج ذات الصلة بالمحتوى المحلي، وتحديد الأدوار والمهام لجميع الفئات على المستوى الوطني والمؤسسي والمجتمعي

٣.متابعة أداء المحتوى المحلي على الصعيد الوطني.

٤. بناء الشراكات مع مختلف الجهات في القطاعين الحكومي والخاص والمنظمات الإقليمية والدولية وتفعيلها، بما يضمن المساهمة الفاعلة في تنمية المحتوى المحلي.

٥.إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج لتحقيق الرؤية الوطنية والأهداف الإستراتيجية للمحتوى المحلي، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- وجود برامج لرفع الوعي لدى مُختلف الشرائح الاقتصادية فيما يتعلق بتنمية المحتوى المحلي
- وجود منظومة عمل شاملة تمتد من التعليم إلى التوظيف، ويشمل ذلك العرض والطلب وبيئة العمل وبرامج تعمين الوظائف وتنمية الأعمال وإيجاد فرص العمل.
- إقامة المعارض والمؤتمرات وجلسات العمل ذات الصلة بالمحتوى المحلي.
- خلق بيئة استثمارية محلية ذات تنافسية إقليمية وعالمية لتوطين الصناعات، وتشمل جملة من الأمور؛ من بينها:

- ▫ الحد من البيروقراطية.
- ▫ الاستقرار السياسي والأمني واستقرار التشريعات.
- ▫ متانة الاقتصاد ونموه وتنوعه وحجم السوق.
- ▫ النقل والبنية الأساسية.
- ▫ حماية الملكية الفكرية.
- ▫ مكافحة الفساد.
- ▫ الحوكمة وتعزيز الشفافية.
- ▫ الوصول للأسواق العالمية.
- ▫ وفرة العمالة الماهرة.
- ▫ وفرة المواد الخام.
- ▫ توفير الائتمان المالي.

المستثمرون

إنَّ دور المستثمرين ورواد الأعمال يشكل اللبنة الأساسية نحو تحقيق رؤية المحتوى المحلي، في حين أن كل الجهود المبذولة من الفئات الأخرى هي في حقيقتها ممكِّن رئيسي للمستثمرين لتحويل الفرص الاستثمارية إلى واقع ملموس؛ فالمستثمرون يأخذون على عاتقهم تحمل المخاطر وتلبية متطلبات المواطنين من السلع والخدمات... وغيرها؛ لذا فإنَّ دور المستثمرين محوريٌّ في نجاح المحتوى المحلي، وتتجلَّى أهميتهم من خلال:

١. تمتُّعهم بالمهارات اللازمة لنجاح العمل الاستثماري؛ مثل: الطموح والتخطيط السليم والانضباط والصبر والمرونة والتحسين المستمر والمهارات الفنية والنفسية والمعرفة ومواكبة الحداثة واحتياجات المجتمع والتكتلات الاقتصادية لأنهم اللبنة الأساسية لإنجاح توطين الخدمات والسلع والأبحاث وتحقيق التعمين.

٢. درايتهم الشاملة بالأنظمة والقوانين والإمكانات والتسهيلات المُقدَّمة من سلطنة عُمان والمتعلقة بالأمور التجارية حتى يتسنَّى لهم الاستفادة إلى أقصى حد من المزايا المطروحة؛ بما يمكِّنهم من النجاح في استثماراتهم.

٣. تحليلهم للعرض والطلب، واقتناصهم للفرص الاستثمارية، واهتمامهم بدراسة الفرص وتحليلها من خلال دراسات الجدوى التي تشمل: الطلب المحلي والعالمي، وتكلفة المنتج، وبيئة الاستثمار، ونوعية المستهلك، والبنية الأساسية، وانفتاح الدولة على الأسواق العالمية...وغيرها، حتى يتمكَّنوا من اختيار أفضل الفرص.

٤. تقديمهم منتجات وطنية تتمتع بالجودة والسعر المناسبيْن؛ من خلال إدارة الشركات بكفاءة عالية ومتميزة تشمل (استراتيجيات الإنتاج، والعمالة الماهرة، وأحدث التقنيات... وغيرها) فهذه مفاتيح النجاح والاستدامة.

٥. تنميتهم للمبيعات من خلال اتباع استراتيجيات وخطط فاعلة للبيع والترويج والتصدير؛ وذلك يمكنهم من الاستدامة وتنويع الأسواق وتعزيز المقدرة على المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية.

أفراد المجتمع

أفراد المجتمع هم العقل المُدبِّر، وهم الممكِّن الرئيسي لتعزيز المحتوى المحلي؛ سواء كانوا صانعي قرار أو مستثمرين أو مستهلكين؛ لأنهم العنصر الرئيسي في جميع الفئات الأخرى؛ فرسوخ ثقافة المحتوى المحلي لدى أفراد المجتمع أمرٌ محوريٌّ في إرادة الشعب نحو بناء الوطن. وفيما يلي جُملة من واجبات أفراد المجتمع نحو تنمية المحتوى المحلي:

١. إيمانهم التام بالمحتوى المحلي وضرورة تمكينه مجتمعيًّا كفيل بتعزيز الإرادة الداخلية لديهم للمساهمة في هذا البرنامج، وهُم اللبنة الأولى والأساسية نحو تحقيق الأهداف المنشودة ونجاح المحتوى المحلي وطنيًّا.

٢. استيعابهم مفاهيم المحتوى المحلي وإدراكهم أهميتها وسُبل تطبيقها، حتى يتمكَّنوا من معرفة الواقع، ومن ثَم تحديد أهدافهم الفردية وطرق مساهمتهم في تحقيق مقاصد هذا البرنامج الوطني.

٣. مُساهمتهم في توطين الأصول والصناعات والخدمات من خلال المشاركة في ريادة الأعمال، وتأسيس شركات جديدة وصناعات محلية، والإبقاء على الأصول داخل سلطنة عُمان وتنميتها بمرور الزمن.



٤. تمكينهم المنتجات المحلية ودعمها وترويجها من خلال معرفتها واختيارها وتقديمها على المنتجات غير المحلية.

٥. دعم الشركات المحلية، والمشاركة في الحملات الوطنية، وإقامة المعارض والبرامج الترويجية للمنتجات المحلية حتى تتمكن الصناعات المحلية من النمو والمساهمة في تمكين الصناعات والخدمات وتوطينها.

٦. مساهمتهم في دعم التعمين من خلال نشر ثقافة حب العمل والاجتهاد، واقتناص الفرص، وصقل المهارات والتطوير الذاتي والتخصصي (فكما يُقال: التخصص سبيل التميز)، وإشاعة ثقافة العمل الحر وتشجيع العامل العُماني.

المؤسسات التعليمية

التعليم هو الآخر ركيزةٌ أساسية في برنامج المحتوى المحلي؛ فهو السبيل إلى التنمية الذاتية، وحجر الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات المستنيرة والتنمية المستدامة؛ لذلك تبرز الأهمية البالغة للاستثمار في المدارس والجامعات والكليات والمعاهد ومراكز التطوير، وضرورة بناء كفاءات وطنية على كلّ المستويات حتى تغدو قادرة على صنع القرارات وتحريك الأسواق نحو مستويات أعلى من المحتوى المحلي. وتكمُن مُساهمة التعليم في جملة أمور؛ منها:

١. تأهيل طلبة المدارس بتعليم مدرسي عالي الجودة، مُعزَّز بالتقانة الحديثة وبالمسارات المتنوّعة، حتى يعزز الابتكار وريادة الأعمال، ويبني المهارات، ويغرس قيم حب العمل، ويؤدي إلى بناء مجتمع معرفي وتخريج كفاءات وطنية منافسة على الصعيد الدولي حتى ينشأ جيل قادر على قيادة الوطن نحو مزيد من الآفاق المستقبلية المشرقة.

٢. بناء الطاقات البشرية العمانية من خلال توفير تعليم عالٍ لتأهيل الطلبة وتمكينهم في المجالات التخصصية ومجال ريادة الأعمال، لرفد السوق وقطاع الأعمال بشتّى التخصصات والكفاءات المحلية المطلوبة، خصوصًا ما يُؤثر منها في مقاصد برنامج المحتوى المحلي مباشرة.

٣. توفير تأهيل مهني للمواطنين كفيل برفد سوق العمل بالبديل عن العمالة الوافدة.

٤. ربط المنظومة التعليمية بمتطلبات سوق العمل، لضمان تواؤم التخصصات والمناهج وبرامج إعداد الطلبة مع متطلبات السوق.

٥. غرس ثقافة المحتوى المحلي وأهمية ركائزه المختلفة كالتعمين، وتوطين الصناعات والخدمات، والأبحاث ومراكز التطوير، والولاء للمنتجات المحلية، وريادة الأعمال، وإنشاء المصانع وإدارتها، إضافة إلى تعريف الطلبة بأسس الصناعة والتجارة لأن المواطنين -كما سبق وأكّدنا- هم اللبنة الأساسية لتحقيق الرؤية المستقبلية للمحتوى المحلي.





المؤسسات الإعلامية

يعدُّ الإعلام بجميع مؤسساته -وزارة الإعلام، والهيئات والشركات المعنية بالإعلام المرئي والمسموع والمقروء- حلقة الوصل بين المؤسسات وأفراد المجتمع، ومن خلاله يتحفز المجتمع والمؤسسات لتبنّي ثقافة المحتوى المحلي، وهو الوسيلة التي تجذب أنظار العالم إلى سلطنة عُمان؛ ما يجعله ركيزة أساسية في مسيرة برنامج المحتوى المحلي يسهم فيه عبر ما يلي:

١. نشر ثقافة المحتوى المحلي ورفع المستوى الفكري لدى المجتمع؛ فالإعلام هو الوسيلة الأمثل لجعل المجتمع يدرك أهمية المحتوى المحلي ويتشجَّع لتطبيقه.

٢.تمكين الشراكة المجتمعية بين الجهات الحكومية الخاصة والمجتمع المدني والمواطن من أجل تحقيق الرؤية الوطنية للمحتوى المحلي.

٣. الترويج لسلطنة عُمان باعتبارها وجهة اقتصادية لجلب الاستثمار المحلي والأجنبي، والترويج للمنتجات والخدمات العُمانية، وتمكين التعمين.

٤.الترويج لبرنامج المحتوى المحلي، وإبراز المبادرات والمؤتمرات والفعاليات والأنشطة المتعلقة به، وتسليط الضوء على قصص نجاح رواد الأعمال العُمانيين؛ من أجل لفت أنظار المجتمع وجذبه وإشراكه في التنمية المحلية.

٥.طرح القضايا والتحديات المتعلقة بالمحتوى المحلي ومناقشتها مع ذوي الخبرة والاختصاص حتى يتمكَّن الجميع (حكومة، ومؤسسات، وأفرادًا) من إيجاد الحلول ووضع الخطط المناسبة التي ستعين على تجاوز التحديات.



المؤسسات التمويلية

لا تخفى أهمية مزايا القطاع المصرفي بجميع مؤسساته (البنك المركزي، القطاع المصرفي، البنوك، شركات التمويل، مزودي خدمات الدفع...وغيرها) وفائدتها في جذب المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار داخل السلطنة، ومساعدتهم على تحويل الفرص إلى واقع.. وتتمثل مُساهمة القطاع المصرفي في المحتوى المحلي عبر جملة من الأنشطة؛ منها:



١. التكامُل والتواؤم مع الأهداف الوطنية للمحتوى المحلي الإجمالي فيما يتعلق بالتمويل؛ لأنه أحد أهم عناصر نجاح رؤية المحتوى المحلي.

٢. توفير التمويل الميسَّر والمناسب، وتبنِّي أفضل الممارسات المتعلقة بتمويل المشاريع بمختلف مجالاتها؛ إذ لا غنى عن التمويل في تبنِّي برامج المحتوى المحلي وإقامة المصانع والجامعات ومراكز الأبحاث وتأسيس الشركات...وغيرها.

٣. تقديم الدعم الفني والمالي والاستشاري لرواد الأعمال؛ فالقطاع حافل بالخبرات المحلية والعالمية التي تُسهم في تعزيز دراية رواد الأعمال بالتفاصيل الفنية المالية اللازمة لتحقيق النجاح.

٤. دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر عبر برامج خاصة تحتضنها في سنوات التأسيس الأولى إلى أن تتمكن من فرض وجودها في السوق ومن ثم استدامة مساهمتها في الارتقاء بالمحتوى المحلي.

٥. توفير خدمات الائتمان والتمويل المحلي المناسب من أجل جذب الاستثمارات الخارجية لفتح مشاريع داخل السلطنة.

مؤسسات الأبحاث والابتكار

تُسهم أنشطة البحث والتطوير بجميع مكوناتها بدور بارز في إنجاح برامج المحتوى المحلي؛ حيث إن البحث العلمي والابتكار هو ركيزة أساسية لتمكين الصناعات المحلية من المنافسة مع الشركات العالمية الأخرى، فمن خلالها يتسنى التالي:

١. بناء قدرات بحثية وابتكارية وطنية معتمدة على الابتكار والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة لتمكين إنجاح الأعمال التجارية والاختراعات والمشاريع وتعزيز تنافسيتها العالمية.

٢. الربط التام بالإنتاجية الصناعية لإنتاج منتجات محلية تلبي احتياجات العملاء من حيث الجودة والسعر وغيرهما.

٣. ربط القطاع البحثي لدعم التعمين وبناء الكفاءات الوطنية والقيادات الفنية والتقنية.

٤. تقديم خدمة الأبحاث والتطوير لدول العالم الأخرى؛ لأن ذلك يُسهم في زيادة تحويل الأموال إلى سلطنة عُمان، مع ما فيه من الفائدة لمؤسسات البحث العلمي المحلية كي تستطيع مواكبة التطورات الخارجية.



المؤسسات التجارية

من دون المؤسسات لن يتسنَّى تحقيق دفعة مُنظَّمة على المستوى الجمعي للمحتوى المحلي، وهذا لا يقتصر على مؤسسات دون أخرى، وإنما يشملها بجميع مكوناتها من شركات حكومية وشركات عامة وشركات خاصة. ويتمثل دورها بتبني برنامج المحتوى المحلي في المؤسسة من خلال:

١. وضع رؤية مؤسسية خاصة بالمحتوى المحلي، على أن تقع في سلم أولوياتها وتتواءم مع الرؤية الوطنية للمحتوى المحلي، ويشمل ذلك على سبيل المثال نسبة المحتوى المحلي المراد تحقيقها.

٢. بناء أهداف استراتيجية للمحتوى المحلي من خلال عناصره الرئيسية: الأصول، السلع، الخدمات، القوى العاملة، الأبحاث والابتكار... وغيرها.

٣. بناء منظومة متكاملة وشاملة الأدوار لتطبيق المحتوى المحلي بما في ذلك الأطر والقوانين الداخلية، وتحديد اللجان الداخلية من الإدارة العليا، وتعيين فريق لإدارة المحتوى المحلي، وتحديد المهام والأدوار على مستوى الأقسام، وتحديد السياسات والإجراءات في أعمال الشركة.

٤. إعداد الخطط والبرامج لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وتسويق المحتوى المحلي عبر المبادرات المختلفة المطبقة في السلطنة ويشمل ذلك منح الأولوية للعُمانيين في الوظائف ، وتبنّي برامج تطوير الكفاءات، ومنح الأولوية للمنتجات والخدمات العُمانية ، وتحديد الفرص الاستثمارية، وتطوير الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة.

٥. متابعة التنفيذ وتقييم الأداء عبر مؤشرات أداء مناسبة.

٦. عمل قياس دوري لمستوى نجاح المحتوى المحلي للمؤسسة.



الباب الثالث

الفرص والتحديات

مقومات نجاح المحتوى المحلي في سلطنة عُمان

إنَّ سلطنة عُمان تزخر بالكثير من المقومات التي تجعلها قادرة على تبنِّي برامج المحتوى المحلي بأفضل الأساليب، وتجعلها رائدة عالميًّا في هذا المجال. ويمكن إيجاز هذه المزايا في ما يلي:

١. تتمتع سلطنة عُمان بموقع استراتيجيّ في الركن الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية عند تقاطع الطرق بين إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

٢. تتصدَّر السلطنة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث الاستقرار السياسي والأمني؛ مما يعني توافر المناخ الآمن للاستثمار والاستقرار الاقتصادي.

٣. وجود رؤية عُمان ٢٠٤٠ التي تهدف لجعل عُمان في مصاف الدول المتقدمة.

٤. تتبنَّى السلطنة توجهًا وطنيًّا للتنمية الاقتصادية في ظل وجود قطاعات صاعدة ويشمل ذلك التوجه الوطني لجذب الاستثمارات الأجنبية العالمية عبر توفير جملة من الحوافز وانفتاح السلطنة على الأسواق العالمية وقدرتها على الوصول إليها.

٥. وجود الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠ التي تهدف إلى: تنويع التصنيع العُماني ليشمل الأنشطة القائمة على التكنولوجيا والمعرفة، وتطوير منتجات فريدة تركز على تحسين صحة الناس ورفاههم، وتوسيع القطاع الصناعي ليشمل الأسواق الإقليمية والجديدة، والارتقاء بالتصنيع العُماني باستخدام أحدث التقنيات، وإنشاء ثقافة الابتكار الصناعي.

٦. تطوّر البنية الأساسية في سلطنة عُمان -بما في ذلك الموانئ والمطارات والمناطق الصناعية - بمستوى قادر على المنافسة إقليميًّا وعالميًّا.

٧. وجود القوى العاملة العُمانية والوافدة المستقرة، وهي عنصر أساسي لجلب الاستثمارات؛ حيث توجد مؤسسات تعليمية ومهنية متنوعة لرفد سوق العمل بالكفاءات الوطنية المطلوبة.

٨. توجه الحكومة العُمانية لدعم المنتجات الوطنية عبر مختلف البرامج؛ من أهمها:

- **برنامج الولاء للمنتج الوطني:** يهدف إلى دعم المنتج الوطني، والتعريف به والترويج له، وحث المستهلكين على اختيار المنتجات العُمانية، وهي مسؤولية تشاركية بين مختلف فئات المجتمع.
- **التفضيل السعري للمنتج المحلي:** منح تفضيل محدد في المشتريات الحكومية بنسبة ١٠٪ للمنتجات المحليّة، مع وجود قائمة إلزامية بهذه المنتجات ضمن المنظومة.
- **تفضيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** منح مزايا مختلفة لحاملي بطاقة «ريادة» من رواد الأعمال العُمانيين، مع تحديد أنشطة معينة تُسند إلى هذه المؤسسات، وتوازي ١٠٪ من مجمل الأعمال في العقود.
- **وزن المحتوى المحلي في العقود:** أي منح اعتبار لنسبة المحتوى المحلي في أنشطة التقييم المالي.

تحديات نجاح المحتوى المحلي في سلطنة عُمان

لا تخلو رحلة المحتوى المحلي في أي دولة من دول العالم من تحديات داخلية وخارجية، وهي كثيرة في جملتها نظرًا لاتساع نطاق البرنامج وتشعبه ليشمل حيثيات فنية واجتماعية كثيرة على المستوى الوطني. ومن هذه التحديات:

١. التكامل بين المنظومة التشريعية والمنظومة التنفيذية فيما يتعلق بتمكين برامج المحتوى المحلي.

٢. الوعي المجتمعي والمؤسسي بأهمية المحتوى المحلي وفهم الأدوار المنوطة بكل الفئات.

٣. توافق المحتوى المحلي مع متطلبات الأفراد والمؤسسات وذلك من حيث تناسب الأسعار والجودة مع تطلُّعات المستهلكين نظرًا لاختلاف الرغبات والمتطلبات، والحاجة إلى التنوع من خلال المعروض في الأسواق العالمية.

٤. التوازن بين تحفيز الإنتاج المحلي والانفتاح على العالم الخارجي تجاريًّا واقتصاديًّا؛ الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلبًا على الوضع التنافسي للبلاد إقليميًّا وعالميًّا.

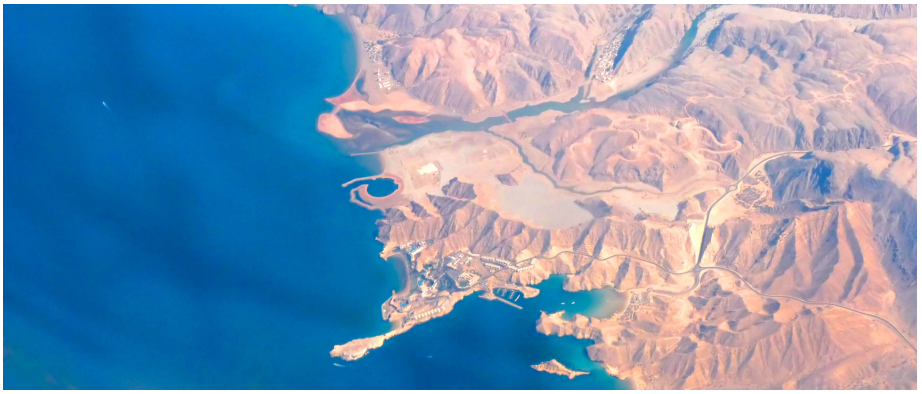
٥. مدى الكثافة السكانية ومستوى القوة الشرائية.

٦. منافسة الأيدي العاملة الوافدة للأيدي العاملة الوطنية، وعدم تكافؤ متطلبات المواطنين مع الأجانب.

٧. تشريعات المنظمات العالمية -مثل منظمة التجارة العالمية- والاتفاقيات الإقليمية وغيرها، والتي قد تؤثر سلبا على تطبيق مفاهيم المحتوى المحلي.

٨. هيمنة الدول العظمى والشركات العابرة للقارات على القطاعات المختلفة.

٩. ارتفاع مؤشرات التنافسية الإقليمية؛ حيث تتبنى الكثير من الدول النامية برامج واعدة للقيمة المحلية المضافة.





الباب الرابع

قصص نجاح

القيمة المحلية المضافة في قطاع النفط الغاز

في العام ٢٠١١، أشرفتْ وزارة النفط والغاز العُمانية على تدشين برنامج القيمة المحلية المضافة لقطاع النفط والغاز في السلطنة؛ فقد كان الأول من نوعه على مستوى البلاد بل وعلى مستوى المنطقة. وكشف تحليل البيانات أن نسبة المحتوى المحلي من إجمالي الإنفاق في قطاع النفط والغاز في السلطنة لا تتجاوز ١٨٪، وأماط التحليل اللثامَ عن الكثير من الفرص التي يمكن أن يُسهم تحقيقها في رفع هذه النسبة، فوُضعت إستراتيجية تنفيذية مؤطّرة بالسنوات العشر التالية، تقوم على توطين ٥٣ منتجًا وتدريب وتوظيف أكثر من ٥٠ ألف مواطن عُماني، بهدف رفع النسبة من ١٨٪ إلى ٣٢٪.

وأخذت جميع المؤسسات العاملة في القطاع على عاتقها مسؤولية تحقيق الهدف؛ فعلى سبيل المثل: تكفّلت شركة تنمية نفط عُمان -الرائدة في القطاع- بتنفيذ ما يزيد على ٦٠ فرصة لتوطين منتجات تستهلكها، وقد شمل ذلك الإعلان عن الفرص، وتمكين المستثمرين، وإيجاد أكثر من ٤٠ ألف وظيفة من خلال برامج التدريب واستراتيجيات التوظيف في العقود.



وزارة العمل (قوانين التعمين)

إنَّ جهود وزارة العمل نحو التعمين جديرة بأن يُشار إليها بالبنان، رغم التحديات الراهنة، ومن أهم قرارات التعمين التي أثمرت عن إيجاد الكثير من الوظائف للعُمانيين:

- فرض نسب التعمين للقطاعات المختلفة، مثل القرار الوزاري رقم ٢٠٢٠/١٦٨ والقرار الوزاري ٢٠٢٠/١٦٩ بتحديد نسبة القوى العاملة الوطنية في منشآت القطاع الخاص العاملة في قطاع الثروة السمكية والتعدين.
- تعمين مهنة سائقي سيارات الأجرة وصهاريج مياه الشرب وحافلات المدارس ومركبات النقل الخفيف والنقل المتوسط، وغيرها.
- صدر في العام ٢٠٢٢ القرار الوزاري رقم ٢٠٢٢/٢٣٥ بمنع القوى العاملة غير العُمانية من مزاولة ٢١٠ مهن عمل.
- صدور قرار بمنع ترافع المحامين غير العُمانيين في المحاكم.



التعمين في الشركات الكبرى

تعدُّ الشركات الكبرى في سلطنة عُمان من أبرز تجارب نجاح التعمين في السلطنة، ولا أدلَّ على ذلك من نسبة التعمين التي ارتفعت لديها بشكل كبير في الآونة الأخيرة بفضل وجود استراتيجيات مهنية لتطوير الموارد البشرية، وتعزيز الأداء الوظيفي والكفاء المهنية. وفي السطور التالية غناء عن التفصيل:

- التعمين في شركات النفط الكبرى: ٨٨٪
- التعمين في قطاع الاتصالات: ٩٢٪
- التعمين في قطاع التأمين: ١٠٠٪
- التعمين في قطاع البنوك: ٩٣٪ (بنك مسقط: ١٠٠٪، بنك ظفار: ٩٣٪)



توطين مشتقات الألبان

في العام ٢٠١٧، أُبرمت اتفاقية إنشاء شركة مزون للألبان بقيمة ١٠٠ مليون ريال عُماني، وهو الاستثمار الأضخم من نوعه في سلطنة عُمان، ويهدف إلى تمكين الاكتفاء الذاتي من الألبان، وتحقيق الأمن الغذائي للسلطنة؛ فقد كانت البلاد تستورد آنذاك أكثر من ٧٠٪ من احتياجاتها من مشتقات الألبان، وجاء هذا المشروع بهدف تقليص هذه النسبة إلى أقل من ١٠٪، وفي الوقت نفسه إيجاد نحو ٢٣٠٠ فرصة عمل. ومنذ بدء المشروع في العام ٢٠١٨ تكللت أنشطة شركة مزون بالنجاح، وأصبحت سبَّاقة في وضع مواصفات ومعايير عالية جدًّا وعالمية مكنت من إيجاد منتج عُماني متميز يجوب جميع محافظات السلطنة ودول الجوار.



مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر،
نموذج للإعلام المسؤول في دعم المحتوى المحلي



وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى نجاح تجربة جريدة «الرؤية» إعلاميا في إبراز برامج المحتوى المحلي على الصعيد الوطني والعالمي، إذ تضطلع بدور مجتمعي فاعل وإسهامٍ وطنيٍ ملموس في رفد منظومة التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد. ومن بين أبرز مبادرات جريدة «الرؤية» تبنّي تنظيم الدورات الخمسة المتعاقبة من «منتدى عُمان للقيمة المحلية المضافة» منذ عام ٢٠١٨. كان ثمرة هذه المنتديات الناجحة الخروج بالكثير من التوصيات التي أسهمت مباشرة في نقل ثقافة المحتوى المحلي من قطاع النفط والغاز الى الصعيد الوطني ليشمل الأفراد والمؤسسات والقطاعات المختلفة. وكان من بين التوصيات: وضع خارطة طريق لتطبيق برامج القيمة المحلية المضافة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وإطلاق نظام وطني للمشتريات والتوريدات، وسن تشريعات منظمة لبرامج القيمة المحلية المضافة، وتمكين القطاع الخاص، وتكثيف جهود تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية، ورفع كفاءة الشركات المحلية، ورفع مستويات الوعي المجتمعي بمفهوم «القيمة المحلية المضافة».

ناقشت منتديات المحتوى المحلي مواضيع تنسجم مع متطلبات المراحل التنموية

التي وصلت إليها برامج المحتوى المحلي لكل عام، وقد كانت كالآتي:

- ٢٠١٨: «خارطة طريق لتعميم المنافع الاقتصادية»
- ٢٠٢١: «تمكين الكوادر وتوطين الصناعات وصناعة الفرص»
- ٢٠٢٢: «مختبر توطين سلاسل الإمداد والتوريد»
- ٢٠٢٣: «الإنتاجية وتدابير تحقيق التوازن»
- ٢٠٢٤ :»الاستثمار في تنمية المحافظات»

منتدى عُمان
للقيمة المحلية المضافة

نجاح الدول الصناعية الكبرى

إن تمكن بعض الدول من أن تصبح من بين الدول الصناعية الكبرى في العالم حاليًّا ما هو إلا ثمرة لريادتها السابقة في تطبيق برامج مشابهة لبرامج المحتوى المحلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة؛ إذ إن من أهم القطاعات التي تميزت بها هذه الدول كانت: صناعة السيارات والطائرات والسفن والقطارات، وصناعة الصلب والحديد، والصناعات النفطية، وصناعات الفحم والمعادن، وصناعة الأجهزة الإلكترونية والهواتف الذكية والتكنولوجيا الدقيقة، والصناعة الفضائية، وصناعة النسيج والأحذية والمستلزمات الشخصية، وصناعة المواد الكهربائية، وصناعة المواد الغذائية، والصناعات الثقيلة وصناعة الآلات، والصناعات الدوائية، والمنتجات الزراعية، وصناعة التقنيات البرمجية، وصناعة الأسلحة، وصناعة الأزياء والمجوهرات ، وصناعة السياحة، وصناعة مواد البناء.

الناتج الصناعي		
الترتيب	الدولة	(تريليون دولار)
١	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠,٤٩
٢	الصين	١٣,٤
٣	اليابان	٤,٩٧
٤	ألمانيا	٤
٥	الهند	٢,٩٤
٦	المملكة المتحدة	٢,٨٣
٧	فرنسا	٢,٧٨
٨	إيطاليا	٢,٠٧
٩	البرازيل	١,٨٧
١٠	كندا	١,٧١

النرويج.. برنامج المحتوى المحلي

بدأ برنامج المحتوى المحلي في النرويج عام ١٩٧١م، واليوم ونتيجة للإنجازات التي تحققت على ارض الواقع يعتبر برنامج المحتوى المحلي النرويجي نموذجًا ناجحًا على المستوى العالمي وتقصده الكثير من الدول للاستفادة من خبراتهم. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج المحتوى المحل في النرويج بدأ على مستوى وطني شامل، وتحت راية أن «الموارد النفطية ملكٌ للأمة»، ويجب تطويرها لصالح المجتمع بأكمله. وفي العام الذي تلاه أصدرت الحكومة تشريعًا للمحتوى المحلي في سبيل تأمين فرص عادلة للشركات المحلية، وينصُّ على «وجوب أن تحظى السلع والخدمات النرويجية بالأفضلية بشرط أن تكون قادرة على المنافسة من حيث السعر والجودة والجدول الزمني والخدمة».

وضعتْ النرويج منذ ١٩٧١ العديد من الخطط الاستراتيجية للمحتوى المحلي؛ من أبرزها:

١. إنشاء منظومة متكاملة وشاملة وواضحة الأدوار لكل من الوزارات الحكومية والقطاع الخاص وغيرهما.

٢. البناء على الخبرات الوطنية السابقة، والتركيز على السيطرة الوطنية في مجالات محددة.

٣. جذب الشركات العالمية المختصة، والتركيز على المحتوى النرويجي بدلاً من الملكية النرويجية.

٤. تقديم المنافع للمجتمع من خلال تشجيع العرض النرويجي، وتطوير البيئة التنافسية للشركات المحلية عالميًّا.

ومن أهم إنجازات برنامج المحتوى المحلي في النرويج الآتي:

١. بناء شركات نرويجية عالمية عابرة للقارات مختصَّة في إنتاج النفط من البحر.

٢. تسجل الشركات النرويجية حضورًا في أكثر من ٤٠ دولة حول العالم.



٣. تمكنت الشركات النرويجية عام ٢٠٠٨ من تحقيق عوائد خارجية بلغت نسبتها ٤٦٪ من إجمالي دخلها، وذلك بفضل أنشطتها في الدول الأخرى.

٤. كان لكل ٧ من بين ١٠ شركات نرويجية مكاتب مبيعات خارج النرويج.

السعودية.. برنامج المحتوى المحلي

بدأ برنامج المحتوى المحلي في السعودية عام ٢٠١٥ عندما أنشأت شركة أرامكو برنامج «اكتفاء» لتعزيز المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز؛ مستهدفًا توطين ٧٠٪ من المحتوى المحلي بحلول العام ٢٠٢١. وفي العام ٢٠١٨، صدر أمر ملكي بإنشاء هيئة باسم «هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية» بهدف تنمية المحتوى المحلي بكل مكوناته على مستوى الاقتصاد الوطني، والارتقاء بأعمال المشتريات الحكومية ومتابعتها وفقًا للأنظمة والتنظيمات.

وفي هذا السياق، أطلقت المملكة عدة استراتيجيات وطنية مرتبطة بالمحتوى المحلي؛ مثل: الاستراتيجيات الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، والصناعة، والألعاب والرياضات الإلكترونية، والطيران... وهلمَّ جرًّا. وكذلك أعدَّت الحكومة قوائم إلزامية بالمنتجات والخدمات التي يُمنع شراؤها من غير المصانع المحلية، وأقرت برنامج إيقاف التعاقد مع أي شركة أو مؤسسة تجارية أجنبية لها مقر إقليمي في المنطقة لكن في غير المملكة ابتداء من مطلع يناير ٢٠٢٤، ويشمل القرار الهيئات والمؤسسات والصناديق التابعة للحكومة أو أي من أجهزتها.

وبالنظر للإنجازات التي حققها برنامج «اكتفاء» بشركة أرامكو منذ العام ٢٠١٥، نجد ما يلي:

١- بحلول العام ٢٠٢٢ بلغت نسبة المحتوى المحلي ٦١٪.

٢- استقطاب ٥٠٠ استثمار برأسمال ٢٦ مليار ريال سعودي.

٣- إنشاء أكثر من ١٣٠ مصنعًا محليًّا.



٤- تحسُّن صرف رواتب السعوديين بمقدار ٢٠٪.

٥- ارتفاع نسبة الصادرات بنسبة ٥٠٪.

٦- تصدير المنتجات السعودية إلى أكثر من ٤٠ دولة حول العالم.

٧- زيادة الإنفاق على تدريب السعوديين وتطوير بمقدار ٣٠٪.

٨- زادت نسبة المشتريات المحلية بثلاثة أضعاف.

٩- وصلت نسبة السَّعودة إلى ٥٠٪ في الشركات المتعاقدة مع أرامكو.

١٠- زادت نسبة الاستثمار في البحوث والتطوير بثلاثة أضعاف.

الأردن.. برنامج توطين الصناعات الدوائية



تعتبر تجربة توطين الصناعات الدوائية في الأردن من القصص الناجحة عالميًا ويشار اليها بالبنان؛ حيث بدأ البرنامج في ستينيات القرن الماضي، وتحديدًا في العام ١٩٦٢ عندما تأسّس أول مصنع أدوية في المملكة بمدينة السلط، بطموح يهدف لجعل منتجه منتجًا وطنيًّا بامتياز عابرًا للحدود. وقد رافق ذلك وضع رؤية للتحديث الاقتصادي والارتقاء بالقطاع حتى تصبح البلاد «مركزًا إقليميًّا للمنتجات الدوائية من خلال استخدام التقنيات، وتطوير العقاقير الجديدة، والتركيز على التوسع والدخول للأسواق الجديدة، وتحقيق الأمن الدوائي للأردن والمنطقة». واليوم من أبرز صادرات الأدوية الوطنية الأدوية ذات الأشكال الصيدلانية الصلبة (حبوب وكبسولات) كالمضادات الحيوية، ومخفضات الحرارة، وأدوية الجهاز الهضمي، وأدوية القلب، وأدوية الحساسية، إضافة للشرابات والسوائل، والمراهم الجلدية، والبخاخات الأنفية وغيرها. يتميز القطاع الدوائي الأردني باعتماده على سواعد أردنية بمختلف المستويات الإدارية والفنية؛ إذ يشكلون أكثر من ٩٨٪ من إجمالي العاملين البالغ عددهم ١٠ آلاف عامل وعاملة.

إذن؛ فنحن أمام قصة نجاح مبهرة تمثلت في برنامج توطين الصناعات الدوائية في الأردن، وفيما يلي ملخص بأبرز ما حققه البرنامج:

١. تصدير المنتجات إلى ٨٥ دولة حول العالم، حتى غدت المملكة البلد الوحيد بالمنطقة الذي يصدر أكثر مما يستورد.

٢. بلغ حجم الصادرات حوالي ٩٨٧,٩٢ مليون دولار أمريكي خلال العام ٢٠٢٢ وحده.

٣. يتمتع المنتج الدوائي الأردني بالجودة والقدرة العالية على منافسة المنتجات الأخرى بدليل وصوله إلى الكثير من الأسواق العالمية، وذلك بالطبع ناتج عن تطبيق أفضل الممارسات، واستيفاء أجود المواصفات والمقاييس الدولية.

٤. النجاح في استقطاب استثمارات إلى داخل القطاع بما يقارب ١,٥٧ مليار دولار أمريكي خلال ١٠ أعوام.

٥. يضم القطاع حاليا ١٥١ منشأة داخل الأردن، و١٥ مصنعًا في الخارج.

٦. بلغ حجم إنتاج قطاع الصناعات العلاجية واللوازم الطبية نحو ٣ مليارات دولار سنويًّا، أي ما يوازي ١٠٪ من إجمالي الإنتاج القائم للقطاع الصناعي الأردني.

المغرب.. برنامج توطين صناعة السيارات

قصة نجاح مبهرة تميزت بها المغرب عالميًّا في صناعة السيارات وأجزاء العربات والطائرات والأقمار الصناعية والطاقات المتجددة والذكاء الاصطناعي؛ حيث تعود بداية تجميع السيارات إلى مطلع الستينيات من القرن الماضي لموديلات «فيات» و«سيمكا» وغيرهما عندما أقر البرلمان المغربي قانونًا -عُدَّ وقتها بمثابة ميثاق للاستثمار- يتضمن تحفيزات مهمة للمستثمرين، وتبسيط الإجراءات، وتنويع الأسواق الخارجية، وإبرام الشراكات الدولية، وتطوير مؤشّر «صُنع في المغرب» وما إلى ذلك. وثمّة عوامل ثلاثة ساعدت في النهوض بصناعة السيارات في المغرب:

١. الجانب التشريعي والقانوني: إذ يمنح المغرب امتيازات جبائية للشركات العاملة في مجال التصدير.

٢. البنية الأساسية المتطورة: من موانئ وقطارات سريعة وطرق حديثة في شمال البلاد وجنوبها.

٣. الاستثمار في الموارد البشرية: عبر فتح مئات مراكز التدريب والتأهيل التقني والعلمي في تخصصات ما يعرف بالمهن العالمية أو مهن المستقبل، وتشمل التدريب على تصنيع أجزاء العربات والطائرات والأقمار الصناعية والطاقات المتجددة والذكاء الاصطناعي.

وبفضل ذلك، أصبح المغرب اليوم منافسًا لبعض كبار الدول الصناعية كالهند والصين في مجال تلقي الاستثمارات الموجهة لتصنيع أجزاء السيارات المختلفة، حتى بات مؤهلًا للانضمام إلى نادي الدول الأكثر تصنيعًا في مجال السيارات وأجزاء الطائرات وأشباه الموصلات المنخفضة التكلفة، مع امتياز جغرافي استراتيجي بحكم وقوعه على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي بين قارتي أوروبا وإفريقيا.

وفيما يلي تلخيص لأبرز الإنجازات التي تحقَّقت عبر قصة نجاح برنامج توطين صناعة السيارات في المغرب:

١. يوجد في المغرب أكثر من ٢٥١ معملًا مرتبطًا بصناعة السيارات، وتتصدر قائمة الدول العربية والإفريقية في إنتاج السيارات بنحو ٧٠٠ ألف سيارة في عام ٢٠٢٢.

٢. بلغت صادرات المغرب في العام ٢٠٢٢ أكثر من ١١ مليار دولار من مبيعات السيارات التي وصلت إلى ٧١ دولة معظمها في أوروبا (٩٠٪) وإفريقيا والشرق الأوسط، وبحسب وزارة الصناعة والتجارة لا تكاد توجد سيارة في أوروبا ليس فيها شيء صُنع في المغرب. إلى جانب ذلك صدَّر المغرب ما قيمته ٢ مليار دولار تقريبًا من مبيعات أجزاء الطائرات التجارية، ونحو ١,٩ مليار دولار من مبيعات أشباه الموصلات والرقائق الإلكترونية.

٣. يعمل في هذه الصناعات أكثر من ٢٥٠ ألف شخص بين مهندس وفنّي.

نيجيريا.. برنامج المحتوى المحلي

بدأ برنامج المحتوى المحلي في نيجيريا في العام ٢٠١٠، عندما صدر قانون «تطوير محتوى صناعة النفط والغاز النيجيري» وقانون «تطوير المحتوى النيجيري»، وكذلك مع تأسيس «مجلس المراقبة» المعني بتنفيذ متطلبات هذا القانون، والمساعدة في تقليص هروب رؤوس الأموال الضخمة التي بلغت آنذاك حوالي ٣٨٠ مليار دولار أمريكي، فضلًا على فقدان مليوني وظيفة، ورفع نسبة القيمة المضافة التي تبقى داخل البلاد والتي كانت لا تتجاوز آنذاك ٥٪ من مجمل الإنفاق في قطاع النفط والغاز.

وقد وضعت نيجيريا رؤية طموحة ترمي إلى رفع نسبة المحتوى المحلي من ٥٪ في العام ٢٠١٠ إلى ٧٠٪ بحلول العام ٢٠٢٧، وأصدرت خارطة طريق استراتيجية مدتها ١٠ سنوات (من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٧) تشتمل على خمس ركائز استراتيجية وأربعة عوامل مُمكِّنة؛ هي:

١. الركائز الخمس: تطوير القدرات التقنية، والامتثال والتنفيذ، وتمكين الأعمال التجارية، والبيئة والقدرة التنظيمية، وروابط السوق القطاعية / الإقليمية.

٢. المُمكِّنات الأربعة: التمويل، والبيئة التنظيمية، والتعاون وإشراك أصحاب المصلحة، والبحث والتطوير.

ومن خلال هذه الإرادة، استطاعت نيجيريا تحقيق قصة نجاحها في تعزيز المحتوى المحلي؛ وأنجزت في ١٠ سنوات جملة من الأمور؛ أبرزها:

١. رفع نسبة المحتوى المحلي من ٥٪ عام ٢٠١٠ إلى ٥٢٪ في العام ٢٠٢٣.

٢. إيجاد ٣٠٠ ألف وظيفة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٣.

٣. تحفيز الأعمال، وتطوير سلسلة التوريد المحلية، وزيادة ملكية أصول النفط والغاز (إنشاء مرفق متكامل، إنشاء مصانع أنابيب بمواصفات عالمية، توطين إمكانات طلاء الأنابيب، تصنيع الكابلات الكهربائية... وغيرها).

Nigerian Content Development and Monitoring Board
NCDMB

الخاتمة

وفي الختام، أسأل الله العلي القدير أن يتقبل منا هذا العمل التطوعي، آملًا بذلك أن أردَّ لهذا الوطن المعطاء ولو جزءًا يسيرًا من المعروف، وراجيًا أن أكون قد وُفِّقت لإيصال رسائل مهمة للمجتمع العُماني -بمؤسساته وأفراده- حول أهمية المحتوى المحلي في بناء مستقبل مزدهر مستدام للسلطنة، وأخص منها:

١. أهمية اعتبار برنامج المحتوى المحلي حاجة وطنية وواجبًا وطنيًّا من أجل تحقيق مستقبل مزدهر مستدام لسلطنة عمان.

٢.أهمية تكامل الأدوار والتعاون البناء والتواؤم بين جميع الفئات لإنجاح المحتوى المحلي على الصعيد الوطني. وتتمثل هذه الفئات في كل من: السلطات التشريعية والتنفيذية، وأفراد المجتمع, والمستثمرين, والجهات التعليمية, ومراكز الأبحاث والتطوير, والمؤسسات التمويلية والمؤسسات التجارية.

٣. أهمية الايمان التام من أفراد المجتمع بالمحتوى المحلي وأن يصبح فكرا سائدا ونمط حياة للأفراد حيث إنهم يشكلون المحور الرئيسي في هذا البرنامج.

٤.أهمية دور وسائل الإعلام والتعليم في المدارس والجامعات والكليات في رفع وعي جميع شرائح المجتمع بالمحتوى المحلي وبث طرق تعظيم المحتوى المحلي من خلال توطين الأصول والصناعات والخدمات والتعمين.

٥.أهمية وجود هوية خاصة وواضحة لسلطنة عمان تجعلها وجهه عالمية مقصودة؛ كأن تكون مثلا مركزًا إقليميًّا لصناعة محددة، أو أن تكون بلدًا سياحيًّا أو غير ذلك.

٦.أهمية تطبيق برامج المحتوى المحلي بشكل شامل على جميع القطاعات الحيوية في سلطنة عمان، وتشمل: النقل والاتصالات والسياحة وأفراد المجتمع، وغيرهم. ويشمل ذلك وجود الأهداف الاستراتيجية والبرامج والخطط التنفيذية ومتابعة الأداء.

٧. أهمية التركيز على المقومات التي تمتلكها سلطنة عمان والبناء على هذه المقومات هو سبيل النجاح والتميز.

٨. أهمية تحويل العقبات الموجودة في سلطنة عمان إلى فرص تمثل عنصرًا مساهما في النجاح.

٩.أهمية الاستفادة القصوى من قصص نجاح برامج المحتوى المحلي في سلطنة عمان ودول العالم الأخرى حتى تساهم في تحقيق أفضل البرامج.

المنتج الوطني خيارنا الأول

أخيرًا؛ انظر من حولك, كم من هذه الأشياء التي صنعت في عمان أو كان منشؤها في سلطنة عمان

القطاع الغذائي

الأسماك
اللحوم
الدواجن
البهارات
الملح
الزيت
الملح
الشاي
السكر
حليب الشاي

المستلزمات الشخصية

الدشداشة
الازار
المصر
الكمة
الحذاء
الساعة
العطور
الكريمات
الشامبو
صابون الغسيل

الاجهزة الكهربائية والإلكترونية

الثلاجة
الغسالة
الفرن
الميكروويف
الهاتف
الحاسوب
المكنسة الكهربائية
المكيف
المصابيح
المراوح

البيت

الأبواب
النوافذ
الاصباغ
الحنفيات
المراحيض
المغاسل
الكراسي
السجاد
الستائر
الطاولات

التعليم والصحة والنقل

الدفاتر
الاقلام
حقائب المدرسة
الادوية
سرير النوم
البطانيات
المواد التجميلية
السيارة
الدراج الهوائي
الدراج الكهربائي

الملحق

المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالمحتوى المحلي

المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالمحتوى المحـلي

• **مجلس الوزراء:** هـو الهيئـة المسؤولة عـن صياغـة سياسـات الدولـة وتنفيذهـا، وهـو الهيئـة المنـاط بهـا تنفيذ السياسة العامة للدولة؛ حيث يرفع توصياته إلى جلالة السلطان في الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعيـة والتنفيذيـة والإداريـة، بمـا في ذلـك اقـتراح مشروعـات القوانـين والمراسـيم، ورعايـة مصـالح المواطنين، وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم، ورفع مستواهم الاقتصادي والصحي والثقافي، وتحديد الأهـداف والسياسـات العامـة للتنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والإداريـة، واقـتراح الوسـائل والإجـراءات اللازمـة لتنفيذهـا بمـا يكفـل حسـن اسـتخدام المـوارد الماليـة والاقتصاديـة والبشريـة، والإشراف عـلى سـير الجهاز الإداري للدولة ومتابعة أدائه لواجباته.

• **مجلـس الدولـة:** تعزيـز مسـيرة التنميـة الوطنيـة الشـاملة مـن خـلال دوره في الممارسـات التشريعيـة والرقابيـة، وبنـاء دعائـم شراكـة مجتمعيـة ومؤسسـاتية بمـا يعـزز الهويـة والقيـم العُمانيـة الأصيلـة.

• **مجلـس الشـورى:** مجلـس منتخـب مـن قبـل الشـعب، يتمتـع بالشـخصية الاعتباريـة والاسـتقلال المـالي والإداري، ويمثـل أحـد جنـاحي مجلـس عُمـان الـذي يضطلـع بصلاحيـات تشريعيـة، وممارسـة اختصاصـه باسـتعمال أدوات المتابعـة بمـا يخـدم الصـالح العـام للوطـن والمواطنين، ويدعـم تطويـر مسـيرة الشـورى في البلاد، ويعـزز مشـاركة المجتمـع في صنـع القـرار الوطـني القائـم عـلى مشـاركة المجتمـع وتكاملية مؤسسـات الدولـة، ويسـاهم في تحقيـق التنميـة الشـاملة.

المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالمحتوى المحلي

• **الأمانة العامة لمجلس المناقصات:** صياغة السياسات واللوائح، وتعزيز الشفافية والمتابعة لرفع كفاءة الإنفاق الحكومي المرتبط بالمشاريع والمشتريات الحكومية، والعمل على تعزيز المحتوى المحلي. وتندرج اللجنة الوطنية للمحتوى المحلي تحت الأمانة العامة لمجلس المناقصات؛ حيث يمثل اعتماد مجلس الوزراء السياسة الوطنية للمحتوى المحلي بين عامي (٢٠٢٤-٢٠٣٠) خريطة طريق وبوصلة لتوفير مزيد من فرص العمل للمواطنين، وتوطين الصناعات، وتطوير وتبني رواد الأعمال، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، وتقليل المشتريات الخارجية؛ ضمانًا لزيادة فوائض الميزان التجاري للبلاد. وتهدف هذه اللجنة إلى تحقيق أعلى قيمة محلية مضافة من الإنفاق على المشاريع والمشتريات الحكومية للاستفادة منها في تطوير الأعمال التجارية، والمساهمة في تنمية القدرات البشرية، وتحفيز الاقتصاد الوطني.

• **مكاتب المحافظين:** إيجاد منظومة عمل وخارطة طريق متكاملة وواضحة تهدف إلى تحقيق التعاون والتواؤم بين الجهات ذات العلاقة، والخروج بأفكار ومشاريع وخطط تهدف لتنمية المحافظات العُمانية اقتصاديًّا بما في ذلك تنمية الموارد الخاصة بالمحافظة واستثمارها والترويج لها، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير فرص عمل للمواطنين، والعمل على الاستفادة من المقومات المختلفة في المحافظة، وتنفيذ المشاريع الإنمائية الخاصة بالمحافظة، وتذليل الصعوبات التي تواجهها، ومتابعة الأنشطة الاقتصادية في المحافظة بما يعزز نموها وازدهارها.

• **الوزارات والمؤسسات الخدمية:** تشمل كلًّا من: وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ووزارة الاقتصاد، ووزارة الإعلام، ووزارة الصحة، وزارة الثروة الزراعة والسمكية وموارد المياه، ووزارة التراث والسياحة، ووزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة الطاقة والمعادن، ووزارة العمل، ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني، وشركة نماء التي تشرف على الخدمات العامة، وغيرها. لكل واحدة من هذه الجهات مهام منوطة بها حسب اختصاصاتها، بما في ذلك برامج المحتوى المحلي كالتعمين ودعم المنتجات والخدمات والأبحاث المحلية.

المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالمحتوى المحلي

• **وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠:** متابعة الأعمال التي تنفذها الجهات الحكومية وشبه الحكومية وأدوار مختلف قطاعات الدولة فيما يخص تنفيذ برامج رؤية عُمان ٢٠٢٤، كلٌّ في نطاق اختصاصاته ومهام عمله، إضافة إلى تقديم الدعم اللازم والحلول المناسبة للتحديات التي تواجهها مع ضمان التكاملية بين كافة الجهات، سعيًا لضمان تحقيق مستهدفات الرؤية.

وتتبنى الوحدة البرامج الوطنية الآتية:

• **البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات (نزدهر):** تمكين سلطنة عُمان لتصبح وجهة تنافسية للاستثمار وبيئة أعمال نشطة في منظومة التجارة العالمية من خلال تطوير شراكات استثمارية بين السلطنة ومجتمع الأعمال المحلي والدولي. والجهة المعنية بتنفيذ هذا البرنامج هي وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار.

• **البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي:** استمرارية التركيز على تحسين وضع المالية العامة للدولة، وجعل القطاع المالي ممكّنًا رئيسًا لتحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، عن طريق رفع معدل التنافسية في القطاع وتوفير خيارات تمويلية مناسبة لمختلف الفئات، مع توسيع حجم سوق التمويل لاستيعاب التحويلات القادمة في القطاعات الاستثمارية والاقتصادية. والجهة المعنية بتنفيذ هذا البرنامج هي وزارة المالية.

• **البرنامج الوطني للتشغيل:** إيجاد حلول مستدامة لتوفير فرص عمل في كافة قطاعات الدولة، ولسد الفجوة المعرفية والمهارية وفق ما يتطلبه سوق العمل؛ لضمان جاهزية الباحثين عن عمل للتوظيف الفوري. والجهة المعنية بتنفيذ هذا البرنامج هي وزارة العمل.

www.oman2040.om

المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالمحتوى المحلي

• **هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** دعم وتمكين المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة للنمو والتوسع، ورفع قدراتها التنافسية من خلال برامج مبتكرة ومستدامة؛ بهدف تنمية الفرد والمجتمع، وتنويع مصادر الدخل، ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

www.sme.gov.om

• **المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن):** تنمية وإدارة المدن الصناعية في سلطنة عُمان، والمساهمة في تطوير الصناعة وتشجيع القطاع الخاص على الاتجاه نحو التصنيع والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد. تتولى «مدائن» حالياً إدارة ١٠ مدن صناعية وتشغيلها، وهي موزعة على مختلف المحافظات العُمانية: صور، وصحار، وريسوت، ونزوى، والبريمي، والرسيل، وسمائل، وعبري، والمضيبي، ومحاس، وواحة المعرفة بمسقط التي تعد أول منطقة خاصة بتقنية المعلومات بالسلطنة، بالإضافة إلى المنطقة الحرة بالمزيونة.

www.madayn.om

• **الجمعية العُمانية للخدمات النفطية (أوبال) :** جمعية غير ربحية خاصة بقطاع الطاقة والمعادن في السلطنة، وتضم في عضويتها أكثر من ٤٨٠ شركة تشمل منتجي ومشغلي قطاع الطاقة والمعادن، والمقاولين والموردين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على حد سواء. تعمل الجمعية على تطوير وتوحيد معايير العمل وأفضل الممارسات بالقطاع وتعزيزها من أجل زيادة الكفاءة المهنية، والارتقاء بالصناعة المحلية لتكون قادرة على المنافسة دولياً، ولتكون رائدة في الإدارة المستدامة للنفط والغاز والطاقة المتجددة.

usp.opaloman.om

المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالمحتوى المحلي

• **جمعية الصناعيين العُمانية:** جمعية مهنية غير ربحية تضمُّ مستثمرين صناعيين ومنشآت صناعية تحت مظلة واحدة؛ وذلك للعمل على رعاية مصالحهم بما يعود بالنفع على تنمية وتطوير قطاع الصناعة وجعله أحد الركائز الاقتصادية بالسلطنة. وتتولَّى الجمعية التنسيق مع الجهات المعنية بالسلطنة لوضع السياسات والأنظمة والتشريعات والاستراتيجيات الصناعية، ومتابعتها وتنفيذها، وإبداء الرأي في القرارات والتوصيات ذات العلاقة بالقطاع الصناعي.

omfa.om

• **وزارة الخارجية:** تنمية علاقات السلطنة الدبلوماسية، وإدارة جميع شؤونها الخارجية. ومن مهام السفارات العُمانية في دول العالم المختلفة بناء الشراكات الاقتصادية، وفتح الأسواق الجديدة للصادرات الوطنية، وجعل الدبلوماسية الاقتصادية من الأركان الاساسية التي تقوم بها السفارات في مختلف الدول لجلب الاستثمار إلى سلطنة عُمان.

www.fm.gov.om

• **وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار:** تطوير بيئة أعمال رقمية داعمة لاقتصاد المعرفة، ومعزِّزة للتجارة والصناعة والاستثمار وحماية المنافسة؛ من خلال سياسات وتشريعات محفزة، وخدمات متكاملة مع منظومة الحكومة الذكية لتحقيق التنمية المستدامة.

tejarah.gov.om

• **«استثمر في عُمان»:** الواجهة الحكومية الرسمية لكبرى الاستثمارات في سلطنة عُمان في مختلف القطاعات الواعدة، وتتاح من خلالها جملة من الخدمات والتسهيلات التي تعزز رحلة المستثمر للاستفادة من فرص واعدة تحقق مشاريع مزدهرة ومستدامة.

investoman.om

المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالمحتوى المحلي

• **غرفة تجارة وصناعة عُمان:** مؤسسة خاصة ذات نفع عام، تهدف لتنظيم المصالح التجارية والصناعية لمنتسبيها، وتنميتها والدفاع عنها وتمثيلها محليًّا وعالميًّا في مختلف المجالات.

omanchamber.om

• **كريدت عُمان:** شركة مُغلقة ومملوكة بالكامل لحكومة سلطنة عُمان، توفر تأمين «الائتمان التجاري» الذي يُسهم في تمكين القطاع الخاص من أجل التطوّر والنمو بما يتجاوز حدود الوطن؛ إذ تغطي بوليصة تأمين ائتمان الصادرات المخاطر المرتبطة بالمشترين الذين يبيعهم حامل البوليصة بموجب شروط ائتمانية.

creditoman.om

• **الإدارة العامة للجمارك:** تقديم الخدمات الجمركية عبر منافذ السلطنة من أجل تنمية الاقتصاد الوطني وحماية المجتمع عبر تعزيز التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار؛ من خلال تفعيل مفاهيم وآليات تيسير التجارة الدولية وأدوات الرقابة الجمركية، إضافة لتوفير الإحصائيات للإيرادات والصادرات من المنافذ الدولية.

www.customs.gov.om

• **شركة «شراكة»:** تهدف للمساهمة في تحقيق الرؤية الاقتصادية للسلطنة لتنويع مصادر الدخل، عبر تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ورفدها بالحلول المالية والخدمات الاستشارية والأدوات الضرورية، مع تقييم مهارات ريادة الأعمال، وتصميم برامج تطويرية لبناء القدرات بالتعاون مع باقي الشركاء في المنظومة الاقتصادية. وتسعى كذلك لتعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتوطيد الشراكات المؤسسية والاستراتيجية والعمل مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية.

sharakah.om

المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالمحتوى المحلي

• **مجلس البحث العلمي:** تنظيم شؤون البحث العلمي وتشجيعه ودعمه بمختلف الوسائل المادية والمعنوية، ويعتبر المرجعية الأساسية في هذا المجال، ويشمل دوره إعداد استراتيجية وطنية للبحث العلمي تشجّع على الإبداع والبحث، وتعمل على تعزيز المواهب البحثية من خلال دعم وتنظيم كل ما له علاقة بجهود البحث العلمي والابتكار؛ سعيا لما يخدم المجتمع والاقتصاد وازدهار الوطن. ويركّز المجلسُ على مجموعة من المحاور المهمة لتحقيق الآمال المرجوة منه؛ أولها: محور «البناء المؤسسي» كون المجلس هو المؤسسة الأولى من نوعها في السلطنة، في حين يركّز المحوران الثاني والثالث على دعم وتطوير الجوانب البحثية والابتكارية، ومحور رابع يركّز على نشر الوعي.

rims.trc.gov.om

• **مجمع الابتكار - مسقط:** يعدّ هذا المجمع ركيزة أساسية في مسيرة التحول نحو اقتصاد المعرفة، وبيئة محفزة للبحث العلمي ومشجعة على تطوير الأفكار، ويضم مرافق لتقديم عدد من الخدمات ضمن منظومة متكاملة، ويعدّ حلقة ربط بين كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الأكاديمي والمجتمع.

www.iasp.ws

• **جهاز الاستثمار العُماني:** الذراع الاستثمارية لحكومة سلطنة عُمان، وهو مُكلَّف بإدارة واستثمار وتنمية أصول السلطنة محليًّا ودوليًّا. وتتسم محافظه بالتنوع الجغرافي، وتتوزع استثماراته بين قارات العالم ضمن قطاعات متنوعة؛ منها قطاعات الغذاء، والطاقة، والخدمات اللوجستية، والاتصالات وتقنية المعلومات، والخدمات العامة، والمالية والاستثمار، والأمن الغذائي، والسياحة، والتعدين، والصناعة، والطيران. ويؤدي الجهاز دورًا محوريًّا في قيادة التنمية الاقتصادية المستدامة، والإسهام في تحقيق رؤية سلطنة عُمان بأن تكون وجهة جاذبة للاستثمار.

www.oia.gov.om

المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالمحتوى المحلي

• **بنك التنمية:** يُعنى هذا البنك بتمويل المشاريع ذات القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني والمشاريع التي توفر فرص التشغيل الذاتي، إلى جانب توفير التسهيلات والمنتجات الملائمة لكافة الشرائح المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة، بالإضافة إلى مشاريع الشراكة. ويعمل البنك على تمويل مختلف القطاعات في السلطنة كالزراعة وصيد الأسماك والثروة الحيوانية والصناعة والسياحة والتعليم والصحة وتقنية المعلومات. وقد أضاف البنك مجالات تمويلية أخرى مثل اللوجستيات وقطاع الإمدادات والتركيبات، والتعدين واستغلال المحاجر، وأعمال التركيبات الخفيفة؛ وذلك تماشيًّا مع الخطط التنموية في السلطنة والمساهمة في تحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠.

odb.om

• **بنك الاستثمار العُماني:** أوَّل بنك استثماري مُتخصص في السلطنة، يسعى لدعم الأهداف والطموحات الاستراتيجية للسلطنة وللمستثمرين محليًّا وإقليميًّا. ويقدّم البنك مجموعة واسعة من الخدمات المالية تتنوع بين الاستشارات المالية للشركات، وتطوير أسواق الأوراق المالية المحلية والإقليمية.

• **المركز الوطني للإحصاء والمعلومات:** تلبية احتياجات الدولة من الإحصاءات الرسمية والمعلومات الموثقة لاستخدامها في وضع السياسات والبرامج على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وذلك في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة. ويهدف المركز أيضًا إلى تلبية متطلبات كافة الجهات في الحصول على المعلومات في المجالات التنموية.

www.ncsi.gov.om

• **فرق القيمة المحلية المضافة في المؤسسات:** تجسيدًا لأهمية المحتوى المحلي في السلطنة تبنّت الكثير من المؤسسات برامج المحتوى المحلي، وأسّست دوائر وأقسامًا تُعنى بالأشراف على صياغة استراتيجياتها للمحتوى المحلي، وتنفيذ ما ينبثق عنها من برامج كالتعمين وتوطين الصناعات والخدمات والأبحاث.



تأليف الكتاب:

المهندس: كهلان بن عبدالله بن محمد المحروقي

00968 99011201

المراجعة اللغوية: يعقوب المفرجي

التصميم : أفكار إليمنتس

الناشر: مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

الطباعة: مطبعة العنان - مدينة الرسيل الصناعية

www.alananprinting.com

alanan PRINTING PRESS

Follow us on alananprintingpress

رقم الإيداع

٢٠٢٤/٨١٠٩